

بوتين يستنفر المدنيين في تعبئة جديدة لحشد 133 ألف مقاتل

روسيا تتقدم في دونيتسك واقتربت من مدينتي إستراتيجيتين



من جبهات القتال في شرق أوكرانيا



الرئيس الروسي فلاديمير بوتين

وانطلقت صفارات الإنذار من الهجمات الجوية في كيف والمنطقة المحيطة منذ الواحدة صباحا (2200 بتوقيت غرينتش الأحد). وحذرت القوات الجوية الأوكرانية من أن روسيا تستهدف المنطقة بطائرات مسيرة هجومية. وكتب فيتالي كليتشينكو، رئيس بلدية كيف، على تطبيق «تليغرام»: «عدد من طائرات العدو المسيرة يحلق فوق وقرب العاصمة».

وذكرت القوات المسلحة الأوكرانية في وقت سابق على «تليغرام» أن عدة مجموعات من الطائرات المسيرة الروسية تتجه نحو كيف وغرب أوكرانيا. وقالت إنها رصدت إطلاق عدد من القنابل الموجهة من مناطق تسيطر عليها روسيا في أوكرانيا في حوالي الساعة 04:40 (0140 بتوقيت غرينتش).

ولم يصدر تعليق حتى الآن من موسكو التي شنت هجمات جوية متعددة على كيف وأوكرانيا طوال شهر سبتمبر، مستهدفة البنية التحتية للطاقة والجيش والنقل في البلاد. ولم ترد أنباء حتى الآن عن وقوع أضرار أو قتلى ومصابين نتيجة للهجمات.

بالمقابل، قال مسؤولون إن أكثر من 100 طائرة بدون طيار أوكرانية أسقطت فوق روسيا يوم الأحد، ما أدى إلى اندلاع حريق غابات واشتعال النيران في مبنى سكني في واحدة من أكبر عمليات إطلاق النار التي شهدتها سماء روسيا منذ غزو موسكو لأوكرانيا في فبراير 2022. وأعلنت وزارة الدفاع الروسية أنها أسقطت 125 طائرة مسيرة خلال الليل في سبع مناطق.

وتعرضت منطقة فولوغراد الجنوبية الغربية لنيران كثيفة، حيث أسقطت الدفاعات الجوية الروسية 67 طائرة مسيرة أوكرانية.

هذا وقالت وزارة الدفاع الروسية الأحد إن قواتها أحبطت 6 محاولات أوكرانية للتوغّل في منطقة كورسك غرب روسيا، وسيطرت أيضا على بلدة ماكيفكا في منطقة لوغانسك بشرق أوكرانيا.

وأضافت الوزارة في منشور على «تليغرام» أن القوات الروسية مدعومة بطائرات وقذائف مدفعية أحبطت محاولات للتوغّل في منطقة كورسك قرب بلدة نوفي بوت على بعد 79 كيلومترا تقريبا غربي سودجا، وهي نقطة عبور استراتيجية لصادرات الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا عبر أوكرانيا.

وشنت أوكرانيا في السادس من أغسطس أكبر هجوم على روسيا منذ الحرب العالمية الثانية بالتوغّل في منطقة كورسك عبر الحدود مدعومة بطائرات مسيرة وأسلحة ثقيلة، بعضها غربية الصنع.

وقال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في وقت سابق هذا الشهر إن قوات بلاده سيطرت على 100 بلدة في كورسك على مساحة 1300 كيلومتر مربع. لكن مصادر روسية شككت في هذا العدد وقالت إن روسيا استعادت بعض البلدات في هجوم مضاد.



عناصر من الدفاع المدني الأوكراني يبذلون جهوداً لإنقاذ مصابين في بلدة إسماعيل

واكتفت وزارة الدفاع الروسية بالقول على تلغرام إن «الدفاعات الجوية دمرت واعترضت خلال الليل 125 مسيرة أوكرانية».

وأكد حاكم فولوغراد أندريه بوتشاروف في بيان عدم وقوع إصابات أو أضرار.

لكن قناة «ريبار» القريبة من الجيش الروسي أشارت على تلغرام إلى «دوي عدة انفجارات قرب كوتلوبان، حيث منشآت المديرية الرئيسية للصواريخ والمدفعية التابعة لوزارة الدفاع».

كما أفادت وسائل الإعلام الروسية المحلية بوقوع «هجوم ضخم بمسيرة» فيما تحدث سكان هذه المنطقة عن دوي «عدة انفجارات» خلال الليل.

وتتواصل المعارك العنيفة على الجبهات الروسية الأوكرانية فيما يحاول الجيش الروسي بسط السيطرة على المزيد من الأراضي الأوكرانية، بينما تقاوم قوات كيف بمساعدة الدعم العسكري الغربي.

وفي آخر التطورات الميدانية، قال الجيش الأوكراني إن روسيا شنت موجة من الهجمات بطائرات مسيرة استهدفت كيف الاثنين، مضيفا أن وحدات الدفاع الجوي انخرطت في التصدي للهجوم.

وسمع شهود عدا من الانفجارات بدت كمنظومات دفاع جوي تقوم بعملها، وشاهدوا مقذوفات تتعرض لقصف في الجو.

من ناحية أخرى أكدت أوكرانيا أنها استهدفت، الأحد، مستودعا لتخزين الصواريخ والذخيرة في غرب منطقة فولوغراد الروسية، مواصلة خطتها لشن هجمات مكثفة على منشآت موسكو اللوجستية.

وأعلنت روسيا التي لم تشر إلى الهجوم، أنها أسقطت 125 مسيرة متفجرة مصدرها أوكرانيا، منها 67 فوق منطقة فولوغراد.

وأكد مصدر قريب من العمليات في قطاع الدفاع الأوكراني أن العملية نفذت باستخدام 120 مسيرة متفجرة» بشكل مشترك بين جهاز الاستخبارات العسكرية وأجهزة الأمن والجيش.

وأوضح أن استهداف مستودع تخزين الصواريخ والذخائر والمتفجرات الواقع في قرية كوتلوبان الروسية «سيؤدي إلى تقليص حجم ذخيرة وحدات الجيش الروسي».

وجاء في بيان لهيئة الأركان العامة للجيش الأوكراني أنه «عشية الهجوم، وصلت صواريخ إيرانية» إلى الموقع، دون أن تذكر ما إذا كانت هذه الأسلحة، التي مصدرها إيران، حليفة روسيا، قد تضررت بشكل مباشر في الهجوم الذي تسبب باندلاع «حريق».

ولم تبلغ روسيا، من جانبها، عن تأثيرات هذا الهجوم الجديد الذي يهدف إلى تعطيل لوجستياتها في مناطق القتال.

«وكالات»: أمر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بتجنيد 133 ألف فرد جديد في حملة تجنيد تستمر من الأول من أكتوبر حتى نهاية العام.

وأصدر الكرملين مرسوما نشر الإثنين في صحيفة «روسيسكايا غازيتا» الروسية الحكومية ينص على تجنيد مواطنين روس «ممن تتراوح أعمارهم بين 18 و30 عاما وليسوا في قوات الاحتياط وتطبيق عليهم شروط التجنيد الإجباري وفقا للقانون الاتحادي.. بما يصل إلى 133 ألف فرد».

وتواصل روسيا حربها في أوكرانيا بدأتها بغزو شامل في فبراير 2022. وتصف كيف وحلفاؤها الحرب بأنها محاولة استعمارية بلا مبرر للاستيلاء على الأرض.

وضمنت روسيا مناطق من جنوب شرق أوكرانيا في أواخر عام 2022 في خطوة نددت بها معظم دول الغرب.

وأمر بوتين في سبتمبر بزيادة حجم الجيش الروسي بنحو 180 ألف جندي إلى 1.5 مليون جندي في الخدمة، وأرجع هذا إلى التهديدات المتزايدة على الحدود الغربية لروسيا، وهي خطوة من شأنها أن تجعل الجيش الروسي ثاني أكبر جيش في العالم بعد الجيش الصيني.

من جهة أخرى أعلن الجيش الروسي، الاثنين، السيطرة على بلدة جديدة في منطقة دونيتسك في شرق أوكرانيا حيث لا تزال قواته تتقدم أمام قوات كيف الأقل عددا وتسليحا.

وقالت وزارة الدفاع الروسية في بيان إن «وحدات من تجمع الوسط، سيطرت على بلدة نيليبينكا الواقعة شمال مدينة نيويورك المتنازع عليها على بعد أقل من خمسة كيلومترات جنوب مدينة توريتسك الخاضعة للسيطرة الأوكرانية وتتعرض لهجوم روسي منذ أسابيع».

وتعلن روسيا بانتظام السيطرة على بلدات أوكرانية في منطقة دونيتسك، مسرح هجومها الرئيسي. وأعلنت الخميس أنها سيطرت على مدينة أوكرينسك.

وتقترب قوات موسكو بشكك كبير من مدينتي توريسك ويوكوفسك التي هي مدينة تعدين كبرى لها أهمية استراتيجية ولوجستية للجيش الأوكراني.

وبأشرت أوكرانيا التي تواجه صعوبات في الشرق، هجوما في السادس من أغسطس في منطقة كورسك الروسية واستولت على مئات الكيلومترات المربعة وفقا لكيف.

وكانت تأمل في إرغام موسكو على إعادة نشر قواتها في منطقة دونيتسك وبالتالي إبطاء تقدمها، لكن الجنود الروس يواصلون التقدم في الوقت الحالي.

وأعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مطلع سبتمبر أن السيطرة على دونباس، الحوض الصناعي الأوكراني الذي يضم منطقة دونيتسك يشكل «أولوية الأساسية».

مقتل 12 مهاجرا تونسيا في غرق قارب قبالة سواحل جربة



خفر السواحل التونسي يعلن بشكل شبه يومي عن إحباط عمليات هجرة غير نظامية

«وكالات»: لقي 12 مهاجرا تونسيا حتفهم الاثنين إثر غرق مركب كان يقلهم قبالة جزيرة جربة في جنوب شرق تونس، وفق ما أفاد متحدث قضائي.

وقال المتحدث باسم محكمة مدنين، فتحي الكوش، «تم انتشال 12 جثة وإنقاذ 29 آخرين بعدما غرق مركب يقلهم صباح الاثنين قبالة منطقة حومة السوق بجربة».

وأوضح المصدر نفسه أن الضحايا هم «خمسة رجال وثلاثة رضع وأربع نساء». ويجري حاليا التأكد من معرفة العدد الكلي للمهاجرين الذين كانوا على متن القارب وانطلقوا من جزيرة جربة. وأكدت وسائل إعلام محلية رسمية أن ما يقارب 60 شخصا كانوا على متن القارب.

من جانبه، أكد خفر السواحل الاثنين أنه «تم صباح الاثنين إشعار وحدات الحرس البحري بجربة بخروج أربعة أشخاص من البحر كانوا قد أبحروا خلسة، فور تلقي الإشعار، وتحولت الوحدات المعنية إلى عين المكان لتقديم المساعدة اللازمة» لما تبين أنه حادث غرق لمركب بحري «كان يقل مجموعة

ووقع غالبية الموارد المدنية شرق الكونغو الديمقراطية، وهي منطقة تعاني من الصراع على الأراضي والموارد بين عدة فصائل مسلحة، وقد تدهور الوضع منذ عودة تمرد حركة «إم-23» عام 2022.

وقد قتل الآلاف ونزح أكثر من مليون شخص منذ تجدد القتال. ويخضع المصنعون للتدقيق للتأكد من أن المعادن المستخدمة في منتجات مثل أجهزة الحاسوب والسيارات وبطاريات السيارات الكهربائية لا تأتي من مناطق الصراع مثل شرق الكونغو الديمقراطية.

وقال كيتا إنه مع ارتفاع أرباح التعدين، أصبح للجماعات المسلحة مشاريع عسكرية، مما يعزز قوتها ونفوذها. وأضافت رئيسة بعثة الأمم المتحدة في الكونغو «ما لم يتم فرض عقوبات دولية على المستفيدين من هذه التجارة الإجرامية، فإن السلام سيظل بعيد المنال، وستستمر معاناة المدنيين».

متمردو الكونغو يجنون 300 ألف دولار شهريا من مناجم استولوا عليها



متمردو «إم-23» الكونغوليون في كيبومبا بمقاطعة كيفو بالكونغو الديمقراطية

وتقع غالبية الموارد المدنية شرق الكونغو الديمقراطية، وهي منطقة تعاني من الصراع على الأراضي والموارد بين عدة فصائل مسلحة، وقد تدهور الوضع منذ عودة تمرد حركة «إم-23» عام 2022.

وقد قتل الآلاف ونزح أكثر من مليون شخص منذ تجدد القتال. ويخضع المصنعون للتدقيق للتأكد من أن المعادن المستخدمة في منتجات مثل أجهزة الحاسوب والسيارات وبطاريات السيارات الكهربائية لا تأتي من مناطق الصراع مثل شرق الكونغو الديمقراطية.

وقال كيتا إنه مع ارتفاع أرباح التعدين، أصبح للجماعات المسلحة مشاريع عسكرية، مما يعزز قوتها ونفوذها. وأضافت رئيسة بعثة الأمم المتحدة في الكونغو «ما لم يتم فرض عقوبات دولية على المستفيدين من هذه التجارة الإجرامية، فإن السلام سيظل بعيد المنال، وستستمر معاناة المدنيين».

«وكالات»: عزز المتمردون في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية سيطرتهم على منطقة روبايا لاستخراج الكولتان وفرضوا ضريبة إنتاج من المتوقع أن تدر نحو 300 ألف دولار، حسبما أفاد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يوم الاثنين.

واستولت حركة «إم-23»، وهي منظمة يقودها التونسي وتتهم رواندا بدعمها، على المنطقة التي تنتج المعادن المستخدمة في الهواتف الذكية وأجهزة الحاسوب، في أعقاب قتال عنيف في أبريل الماضي.

وقالت بينتو كيتا، رئيسة بعثة الأمم المتحدة في الكونغو، لمجلس الأمن إن التجارة من المعادن في منطقة روبايا تمثل أكثر من 15% من إيرادات التنازل العالمية.

والكونغو الديمقراطية هي أكبر منتج في العالم للتنازل الذي تعتبره الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من المعادن المهمة. وقال كيتا «هذا يدر إيرادات تقدر بنحو 300 ألف دولار شهريا للجماعة المسلحة. هذا أمر مقلق للغاية

ويجب أن يتوقف». وأضافت كيتا أن «الغسل الإجرامي للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية المهربة إلى خارج البلاد يعزز نفوذ

ويجب أن يتوقف». وأضافت كيتا أن «الغسل الإجرامي للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية المهربة إلى خارج البلاد يعزز نفوذ

ويجب أن يتوقف». وأضافت كيتا أن «الغسل الإجرامي للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية المهربة إلى خارج البلاد يعزز نفوذ

ويجب أن يتوقف». وأضافت كيتا أن «الغسل الإجرامي للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية المهربة إلى خارج البلاد يعزز نفوذ

ويجب أن يتوقف». وأضافت كيتا أن «الغسل الإجرامي للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية المهربة إلى خارج البلاد يعزز نفوذ

ويجب أن يتوقف». وأضافت كيتا أن «الغسل الإجرامي للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية المهربة إلى خارج البلاد يعزز نفوذ

ويجب أن يتوقف». وأضافت كيتا أن «الغسل الإجرامي للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية المهربة إلى خارج البلاد يعزز نفوذ

ويجب أن يتوقف». وأضافت كيتا أن «الغسل الإجرامي للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية المهربة إلى خارج البلاد يعزز نفوذ

ويجب أن يتوقف». وأضافت كيتا أن «الغسل الإجرامي للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية المهربة إلى خارج البلاد يعزز نفوذ

ويجب أن يتوقف». وأضافت كيتا أن «الغسل الإجرامي للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية المهربة إلى خارج البلاد يعزز نفوذ